

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

Towards Adopting the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in Algeria: Opportunities and Challenges

رقوب نريمان¹

¹ مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطورها في ظل العولمة، جامعة سطيف 01، الجزائر،

narimene.ragoub@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/30

تاريخ القبول: 2025/06/27

تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أبعاد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، من خلال استعراض الفرص المتاحة والتحديات المطروحة، وذلك في إطار التوجهات المعاصرة لإصلاح منظومة المالية العمومية؛ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تمتلك فرصا واعدة لاعتماد هذا النظام المحاسبي الحديث، لا سيما في ظل الإصلاحات التشريعية القائمة والدفع نحو تعزيز الحكومة؛ غير أن نجاح هذا التحول يبقى مرهون بقدرة الدولة على مواجهة جملة من التحديات، وعلى رأسها تحديث الأطر القانونية، وتأهيل الكفاءات البشرية، وتطوير نظم المعلومات، إلى جانب تسريع وتيرة الرقمنة على مستوى المؤسسات والهيئات العمومية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة عمومية ، IPSAS ، حوكمة ، مالية عامة ، إصلاح محاسبي

ترميز JEL : H83 ; M41 ; H11

Abstract:

This research aims to study and analyze the dimensions of Algeria's adoption of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS), by examining the available opportunities and challenges, within the context of contemporary trends in public financial reform. The study's findings indicate that Algeria has promising opportunities to adopt this modern accounting system, especially in light of the ongoing legislative reforms and the drive to enhance governance. However, the success of this transition is contingent upon the country's ability to overcome several challenges, primarily updating the legal frameworks, qualifying human resources, developing information systems, and accelerating the digitization process across public institutions and entities

Keywords: Public Accounting; IPSAS; Governance; Public Finance; Accounting Reform.

JEL Classification Codes: H11; M41 ; H83

1. مقدمة:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)* من أبرز أدوات الإدارة الجيدة للقطاع العام، حيث يسهم في تعزيز الفعالية والإفصاح المالي، بالمسؤولية المالية والنزاهة، لذلك تسعى الكثير من الاقتصاديات النامية إلى تبني هذه المعايير ضمن سعيها لتحقيق إصلاحات هيكلية في إدارتها المالية والاقتصادية من جهة، وتعزيزا لمكانة القطاع العام في سيرورتها التنموية من جهة ثانية؛

وفي هذا الإطار اتجهت الجزائر كغيرها من هذه الاقتصاديات نحو إصلاحات هيكلية في النظام المحاسبي الجزائري من خلال تعديل وتحديث الكثير من القوانين المنظمة للمالية والمحاسبة العمومية، تستهدف بالتدريج وفي المدى المنظور تبني المعايير المحاسبية الدولية IPSAS.

إن هذا التوجه الإصلاحي لا يمكن النظر إليه كمجرد خطوة إدارية بل هو تحول شامل يتطلب فهما عميقا للفرص المتاحة والتحديات التي قد تطرأ أثناء تطبيقه، لذلك تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع لمعرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر والمكاسب التي يمكن أن يجنيها القطاع العام من خلاله.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل حول مدى قدرة الجزائر على تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في ظل التحديات الراهنة، وعليه يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيس التالي: ما هي فرص وتحديات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في ظل التوجه نحو إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيس نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الجزائر؟
- ما هي الفرص التي قد يوفرها تبني معايير IPSAS للقطاع العام الجزائري؟
- ما هي أبرز التحديات التي قد تواجه الجزائر في تطبيق هذه المعايير وكيف يمكن تذليلها؟

أهداف الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية معايير IPSAS في تحسين شفافية وكفاءة الإدارة المالية العمومية؛
- تحليل الوضع الحالي للنظام المحاسبي في الجزائر؛
- استكشاف الفرص المتاحة لتبني IPSAS؛
- تشخيص التحديات والعوائق التي تعترض تنفيذها؛
- اقتراح توصيات عملية لتسهيل عملية الانتقال.

* international public sector accounting standards

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

منهج الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على مختلف تساؤلاته استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل إمكانية تبني الجزائر لمعايير IPSAS واستنتاج الفرص والتحديات وفق إطار علمي موضوعي.

تقسيمات الدراسة: للإحاطة بالموضوع، تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور:

- الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS ؛
- فرص تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS ؛
- تحديات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر وسبل تذليلها.

2. الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS):

تعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) مرجعا موحدا للممارسات المحاسبية في القطاع العام، تسعى الاقتصاديات المعاصرة لإقراره كخطة إصلاح هيكلية لنظامها المالي والمحاسبي، سنحاول في هذا المحور إلقاء نظرة عامة على أساسياته انطلاقا من تعريفه ومبادئه وأهميته.

1.2. تعريف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وسياق تطوره:

يمكن تعريف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أنها قواعد وأسس تحكم العمليات المحاسبية التي تنشأ في القطاع غير الهادف للربح من أجل توحيد الممارسة المحاسبية، مما يسمح بمقارنة أداء المؤسسات العمومية، وكذا جودة إعداد التقارير المالية، مما يسهل عملية الرقابة على الإنفاق والحفاظ على المال العام (ميلود، 2019/2018، صفحة 181)؛ وتشمل هذه المعايير جميع الأساليب المحاسبية المتعلقة بالموازنة الحكومية، وإعداد الحسابات العامة، والإفصاح عن الأداء المالي للمؤسسات الحكومية (فارس و شلغام، 2024، صفحة 615) بهدف تحسين الشفافية المالية في القطاع العام وضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة لمختلف الفواعل والأطراف ذات المصلحة.

إن تبني وحدات القطاع العام لمعايير IPSAS يعزز مبدأ الشفافية والجودة في إعداد وعرض التقارير المالية، كما يعزز أيضا جودة المعلومات المقارنة لبنود وعناصر هذه القوائم وهذا يمكن الجهات المسؤولة من اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة. (IPSASB, 2022, p. 01)

2.2. سياق تطور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

بدأت فكرة تطوير معايير IPSAS في أواخر التسعينيات، عندما واجه القطاع العام في العديد من الدول تحديات كبيرة في مجال المحاسبة المالية والإفصاح، وهو ما دفع إلى الحاجة إلى معايير موحدة. في عام 1997، قام مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام (IPSASB) التابع لـ الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بتطوير أول معايير محاسبية للقطاع العام، كان الهدف منها توفير هيكل معتمد يمكن الدول من تحسين التقارير المالية العامة (IFAC، 2013، صفحة 45)، ليعرف لاحقا تطورات بشكل مستمر، حيث تم إصدار مجموعة من المعايير التي تغطي مختلف جوانب المحاسبة الحكومية، ثم إدخال تحديثات دورية لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، لعل من أبرز التطورات التي شهدتها المعايير كان التكامل مع معايير المحاسبة الدولية (IFRS) الخاصة بالقطاع الخاص،

مما عزز من مواعمة التقارير المالية بين القطاعين العام والخاص، كما تم إضافة معايير جديدة لتغطية موضوعات متعددة مثل المعاملات الحكومية المعقدة، الأصول المالية، والمقارنة بين الدول في ما يتعلق بالإفصاح المالي (IPSASB، 2019، صفحة 87)، حيث أصدرت الهيئة أكثر من 45 معيار محاسبي تطبق على الحكومات والمؤسسات العامة في جميع أنحاء العالم.

- وعموماً يمكن تلخيص التطور التاريخي لمعايير IPSAS كالاتي (خيزر، 2022، الصفحات 174-175):
- **التأسيس وإطلاق المبادئ الأولى 1997:** تم تأسيس IPSASB من قبل الهيئة الدولية للمراجعين والمحاسبين (IFAC)، وكانت أولويات المعايير تتضمن تحسين مستوى الشفافية والمصادقية في القطاع العام؛
 - **التوسع في المعايير 2000-2010:** شهدت هذه المرحلة توسع في نطاق المعايير التي تغطي الجوانب المختلفة للمحاسبة الحكومية مثل الاستثمارات، والأصول، والخصوم؛
 - **التكامل مع المعايير الدولية بعد 2010:** تم تعديل المعايير لتتوافق بشكل أكبر مع معايير IFRS للقطاع الخاص، مع الحفاظ على الخصوصيات المتعلقة بالقطاع العام.

3.2. أهداف تطبيق معايير IPSAS في القطاع العام:

يهدف تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS إلى تحقيق ما يلي:

- 2-2-1- **الشفافية:** تهدف معايير IPSAS إلى تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات مالية دقيقة وشاملة لجميع الأطراف المعنية، مما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة بناء على بيانات مالية موثوقة وموحدة؛
- 2-2-2- **الاستدامة المالية:** تعمل هذه المعايير على تعزيز الاستدامة المالية عن طريق توفير إطار محاسبي يساهم في إدارة الموارد العامة بكفاءة ويقلل من الهدر المالي؛
- 2-2-3- **المسؤولية والمساءلة:** تحفز هذه المعايير على المسؤولية والمساءلة في الإدارة المالية الحكومية، مما يعزز من الحوكمة ويقضي على الفساد المالي (IFAC، 2013، صفحة 76)؛
- 2-2-4- **التوحيد والمقارنة:** تقدم معايير IPSAS قواعد موحدة تحسن من إمكانية مقارنة البيانات المالية بين الدول. يساعد هذا التوحيد في تقييم الأداء المالي على الصعيد الدولي وتعزيز التعاون بين الدول المختلفة؛
- 2-2-5- **تحسين اتخاذ القرارات:** من خلال تقارير مالية موثوقة وشفافة، يصبح بالإمكان اتخاذ قرارات مالية سليمة تساهم في تحسين تخصيص الموارد الحكومية (IPSASB، 2019، p. 156)؛
- 2-2-6- **تعزيز الثقة في الإدارة المالية:** من خلال تطبيق IPSAS، تظهر الحكومة التزامها بالمعايير الدولية، مما يعزز من الثقة في قدرة الحكومة على إدارة الموارد المالية بشكل شفاف وفعال.

4.2. أهم معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS:

يتضمن IPSAS عدداً من المعايير التي تحدد كيفية إعداد التقارير المالية في القطاع العام، وفي الجدول أدناه ملخص لأهم معايير IPSAS التي تم تطويرها لتوجيه الحكومات والمؤسسات العامة في إعداد تقاريرها المالية.

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

الجدول رقم (01): ملخص لأهم معايير IPSAS

رقم المعيار	اسم المعيار	محتوى المعيار
IPSAS 1	عرض البيانات المالية	يحدد هذا المعيار المبادئ الأساسية لعرض القوائم المالية في القطاع العام، ويشمل القوائم المالية الأساسية مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.
IPSAS 2	قائمة التدفقات النقدية	يحدد هذا المعيار بيان التدفقات النقدية ويهدف إلى عرض المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقد والنقد المعادل للمؤسسة ويطبق على مؤسسات القطاع العام ماعدا مؤسسات الأعمال.
IPSAS 3	السياسات المحاسبية ، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعايير اللازمة لاختيار وتغيير السياسات المحاسبية، المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في هذه السياسات ، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .
IPSAS 4	آثار التغيرات في سعر الصرف الأجنبي	يهدف هذا المعيار إلى تحديد الأنشطة المحاسبية للأنشطة الأجنبية للوحدة، وهناك طريقتين فقد يكون لها معاملات بالعملة الأجنبية أو قد يكون لها عملات أجنبية .
IPSAS 5	تكاليف الاقتراض	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، فهو يتطلب بشكل عام الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف خلال الفترة التي تم فيها تكبدها.
IPSAS 9	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للإيرادات الناتجة والمتأتية من المعاملات والأحداث التبادلية.
IPSAS 12	المخزون	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون في وحدات القطاع العام تحت نظام التكلفة التاريخية، ويوفر إرشادات عملية لتحديد مبلغ التكلفة الذي يجب الاعتراف به كأصل يدرج في الميزانية العمومية، والاعتراف باللاحق به كمصروف عند استهلاكه.
IPSAS 17	الممتلكات، الآلات والمعدات	يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات ، المصانع والمعدات لتمكين مستخدمي القوائم المالية من التحقق من المعلومات المتعلقة باستثمار الوحدة العمومية فيها والتغيرات التي قد تطرأ عليها.
IPSAS 20	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	يهدف هذا المعيار إلى ضمان وجود إفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
IPSAS 23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية	يهدف هذا المعيار إلى تحديد قواعد ومتطلبات إعداد التقارير المالية حول الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية.
IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في القوائم المالية	يهدف هذا المعيار للتأكد من أن وحدات القطاع العام قد قامت بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساءلة وتعزيز الشفافية في قوائمها المالية من خلال تطبيق الموازنة المعتمدة والمسؤولة أمام الجمهور.

Source: according to:

-IPSASB. (2019). The Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities. International Federation of Accountants (IFAC).

-IFAC. (2013). Public Sector Financial Management Reform: Experience and Lessons. New York:

IFAC

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معايير IPSAS تغطي مجموعة واسعة من المواضيع التي تتعلق بالمحاسبة الحكومية، انطلاقاً من كيفية عرض القوائم المالية، مرور بالإيرادات والمخزونات، وصولاً إلى محاسبة الأصول الثابتة والديون بما يضمن تقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة من قبل القطاع العام ويسهل على الجهات الحكومية مراقبة مواردها واتخاذ قرارات مالية مستنيرة. وقد وافق مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام الدولي (IPSASB) على المعايير التالية، والتي تم تضمينها في دليل الإصدارات المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB، 2024، صفحة 07):

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للقطاع العام رقم 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة (صدر في مايو 2022)؛
 - الإفصاح عن معلومات برامج الاستدامة — تعديلات على التوجيهات الموجهة للممارسات الجيدة 1 RPG و 3 RPG: إرشادات إضافية غير ملزمة (صدرت في مايو 2023)؛
 - المعيار الدولي رقم 45: الممتلكات والآلات والمعدات (صدر في مايو 2023)؛
 - المعيار الدولي رقم 46: القياس (صدر في مايو 2023)؛
 - المعيار الدولي رقم 47: الإيرادات (صدر في مايو 2023)؛
 - المعيار الدولي رقم 48: نفقات التحويل (صدر في مايو 2023)؛
 - المعيار الدولي رقم 49: خطط مزايا التقاعد (صدر في نوفمبر 2023).
- تسري هذه المعايير اعتباراً من التواريخ المحددة في كل معيار.
- وقد أدت هذه المعايير إلى عدد من التعديلات التبعية على معايير IPSAS الأخرى، وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ اعتباراً من التواريخ المحددة في تلك المعايير.

3. فرص تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر:

سنحاول في هذا المحور حصر أهم الفرص المتاحة أمام الجزائر عند تجسيد الانتقال الفعلي لاستخدام معايير المحاسبة الدولية، لكن قبل ذلك نلقى نظرة عامة على نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

1.3. لمحة عن نظام المحاسبة العمومية في الجزائر:

تعتبر المحاسبة العمومية في الجزائر أداة تنظيمية أساسية لتنفيذ الميزانية العامة للدولة، فهي تؤطر جميع العمليات المالية المتعلقة بجمع الإيرادات وإنفاق النفقات ضمن الهيئات العمومية. وقد شهد هذا النظام تطور مهم منذ الاستقلال، كان أبرز تحولاته خلال العقدين الأخيرين ضمن مشروع إصلاح المالية العمومية، لا سيما بعد صدور القانون 15-18 سنة 2018، والأمر 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية سنة 2023.

1.3.1. الأساس التشريعي التقليدي: من الأمر 20-95 إلى القانون 15-18:

في البداية، كانت المحاسبة العمومية تنظم بواسطة الأمر رقم 20-95 المؤرخ في 17 جويلية 1995، الذي ركز على قواعد التنفيذ المالي والمحاسبي للموازنة العامة، واعتمد على الأساس النقدي (Cash Basis)، حيث تسجل العمليات عند الدفع أو التحصيل فقط، غير أن هذا النظام أظهر العديد من النقائص، من بينها:

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

- غياب المعلومات الدقيقة حول الالتزامات والديون؛
 - محدودية الإفصاح المالي؛
 - عدم ملاءمته لمتطلبات الحوكمة الحديثة والرقابة.
- استجابة لذلك، أصدر القانون 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الذي يعتبر أولى خطوات الإصلاح العميق للنظام المالي العام، ويهدف إلى (القانون 15-18، المادة 1-101)
- إدخال مبادئ الشفافية والمساءلة في المالية العمومية.
 - إنشاء نظام محاسبي عام للدولة.
 - التمهيد للانتقال من النظام المحاسبي النقدي إلى أساس الاستحقاق (Accrual Basis).
- 1.3. 2. صدور الأمر 23-07 (2023): نحو نظام محاسبي متكامل قائم على الاستحقاق**
- في إطار التدرج نحو معايير المحاسبة الدولية، صدر الأمر رقم 23-07 المؤرخ في 20 أوت 2023، والذي يشكّل نقلة نوعية في مسار تحديث المحاسبة العمومية في الجزائر. أهم خصائصه:
- اعتماد نظام محاسبي جديد للدولة يقترب في بنيته من نموذج IPSAS؛
 - تسجيل العمليات على أساس الاستحقاق بدلا من الأساس النقدي، ما يعني الاعتراف بالإيرادات والنفقات عند تحققها لا عند تحصيلها أو دفعها؛
 - التأسيس لإعداد البيانات المالية العمومية المجمعة، بما في ذلك الميزانية، قائمة النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
 - مواءمة المخطط المحاسبي العمومي مع مبادئ المحاسبة الدولية.

1.3. 3. الانتقال التدريجي نحو نظام مبني على معايير IPSAS

رغم عدم تبني الجزائر رسميا لمعايير IPSAS ، فإن هذه الإصلاحات توضح وجود نية واضحة لدى السلطات لتقريب النظام المحاسبي العمومي من المعايير الدولية، وكذا ضمان شفافية التقارير المالية والعمل على تحسين الرقابة المالية والحوكمة على مستوى القطاع العام.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن القانون 15-18 والأمر 23-07 يعدان بوابة فعلية نحو التحول إلى معايير IPSAS ، خاصة إذا ما تم توفير المتطلبات المؤسسية والبشرية والتقنية لذلك.

2.3. الفرص المتاحة لتبني معايير IPSAS في الجزائر:

إن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر يوفر الكثير من الفرص التي من شأنها أن تسهم في تحسين الأداء المالي الحكومي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية للقطاع العام.

سنعرض أبرز الفرص التي قد تنجم عن تبني هذه المعايير في الجزائر.

1.2.3. تحسين الشفافية والمصادقية في التقارير المالية

من أبرز الفرص التي تقدمها معايير IPSAS هو تحسين الشفافية المالية في التقارير الحكومية من خلال تطبيق معايير محاسبية موحدة، تصبح البيانات المالية الحكومية أكثر وضوحا ودقة، فهو يساعد في تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي للحكومة، مما يتيح للمواطنين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الوصول إلى

تقارير مالية دقيقة وموثوقة. هذه الشفافية تحسن من مستوى الثقة في النظام المالي وعزز مصداقية الحكومة على الصعيدين المحلي والدولي (IFAC, 2013, p 68).

2.2.3. تعزيز الحوكمة المالية:

تسهم معايير IPSAS في تحسين الرقابة المالية في القطاع العام حيث تكتسب الحكومة أداة قوية لضمان أن الموارد العامة تدار بشكل فعال، مما يساهم في تحسين الحوكمة ويساعد على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن تخصيص الموارد، وبالتالي تقليل الهدر المالي وتحقيق الكفاءة في استخدام الأموال العامة (IPSASB, 2019, p124).

3.2.2. تحقيق الاستدامة المالية:

تتيح معايير IPSAS للحكومة تحسين إدارة الديون العامة وضبط التوقعات المالية على المدى الطويل، من خلال توفير معايير واضحة لإعداد التقارير المالية، ما يمكن للحكومة الجزائرية أن تحسن قدرتها على إدارة الديون وتعزيز استدامتها المالية (IPSASB, 2019, p 136).

4.2.2. تحسين القدرة على التقييم والمقارنة الدولية:

تتيح معايير IPSAS للجزائر مقارنة أدائها المالي مع دول أخرى، ما يعزز من قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية، (IFAC, 2013, p. 92).

5.2.2. تحسين التكامل المالي مع المؤسسات الدولية:

لا شك أن تبني معايير IPSAS يوفر فرصة التكامل المالي مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يجعل الجزائر قادرة على تقديم تقارير مالية تتماشى مع المعايير الدولية (United Nations, 2015, p. 78).

3.3. مكان تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر:

توجد الكثير من المكامن يمكن من خلالها تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر، لذلك قامت وزارة المالية في إطار عصرنة قطاع المالية العامة بما يتوافق مع IPSAS بتنصيب لجنة متخصصة في مراجعة معايير المحاسبة للقطاع العام بما يتوافق مع حاجيات المؤسسات العمومية الجزائرية، إلا أنه يجب التنويه انه تم الاستعانة ببعض المعايير الفرنسية لمحاسبة القطاع العام، وفيما يلي نلخص أهم المعايير التي يمكن تطبيقها في الجزائر في الجدول أدناه.

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات
الجدول رقم (02): أهم معايير IPSAS التي يمكن تطبيقها في الجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	طبيعة المعيار	درجة الأولوية	قابلية التطبيق في الجزائر	ملاحظات
IPSAS 1	عرض القوائم المالية	معياري أساسي	عالية	ممكن بالتدرج	يتطلب تطوير نماذج التقارير المالية الحكومية.
IPSAS 2	إعداد قائمة التدفقات النقدية	معياري تكميلي	متوسطة	ممكن	قابل للتطبيق مع تحديث قواعد البيانات المالية.
IPSAS 3	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	معياري تنظيمي	عالية	ممكن	يتطلب إعادة صياغة السياسات المحاسبية العامة.
IPSAS 6 (ملغى وحل محله IPSAS 35)	البيانات المالية الموحدة	معياري تركيبي	منخفضة	صعب حاليا	يحتاج لهيكل تنظيمي واضح لمؤسسات القطاع العام.
IPSAS 17	الممتلكات والمنشآت والمعدات	معياري للأصول الثابتة	عالية	ممكن جزئيا	يتطلب جرّدا وطنيا شاملا للأصول.
IPSAS 19	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة	معياري للالتزامات	متوسطة	محدود	يحتاج إلى تحسين أنظمة التتبع المحاسبي للالتزامات.
IPSAS 23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية	معياري للإيرادات	عالية	ممكن	مناسب لضبط إيرادات الضرائب والمنح الحكومية.
IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية	معياري رقابي	متوسطة	ممكن على المدى المتوسط	يحتاج ثقافة تقارير الأداء والنتائج لا فقط الإنفاق.

المصدر: من إعداد الباحثة

ما يستشف من الجدول أعلاه أن التطبيق الفعلي لمعايير IPSAS في الجزائر يجب أن يكون على مراحل متتالية، تسير من خلالها نحو تحسين الشفافية في إدارة المال العام وتعزيز المحاسبة والمساءلة في القطاع العام،

على اعتبار أن هذه المعايير تؤثر بشكل إيجابي على جميع جوانب التقارير المالية الحكومية، بدءاً من المحاسبة عن الإيرادات، الأصول، والديون، وصولاً إلى تحسين محاسبة الثروات الطبيعية. وعموماً يمكن تلخيص هذه المراحل في:

المرحلة الأولى: معايير المحاسبة الأساسية (ذات أولوية قصوى)

تعتبر IPSAS 1 (عرض القوائم المالية)، و IPSAS 2 (قائمة التدفقات النقدية)، و IPSAS 3 (السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات) معايير محورية يجب أن تبدأ الجزائر بتطبيقها فوراً. فهي تشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام التقارير المالية الشفافة، وتساعد في:

- تحسين موثوقية البيانات المالية؛

- تقديم صورة عادلة عن الأداء المالي للحكومة؛

- دعم قرارات التمويل الدولية والمحلية عبر توفير بيانات مالية معيارية؛

لكن التحدي الرئيسي في تطبيق هذه المعايير يتمثل في تكيف الهياكل الإدارية الحالية، وإعداد الموظفين العموميين لفهم المتطلبات الجديدة التي تفرضها هذه المعايير.

المرحلة الثانية: معايير الأصول والالتزامات (أولوية متوسطة)

يعتبر تطبيق معايير مثل IPSAS 17 (الممتلكات والمنشآت والمعدات) و IPSAS 19 (المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة)، ضرورة لإعادة بناء التوازنات المالية للقطاع العام عبر:

- ضمان وجود قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للأصول الحكومية؛

- تسجيل الالتزامات المحتملة بطريقة منظمة تقلل من المفاجآت المالية للدول.

تعاني إدارة الأصول العمومية في الجزائر من ضعف الجرد والتحديث، ما يجعل تنفيذ هذه المعايير مرتبطاً بمشاريع وطنية لإصلاح الإدارة المالية والممتلكات الحكومية، بما في ذلك رقمنة سجلات الأصول.

إن التحدي الذي سيواجهها في تطبيق هذه المعايير متعلق بضرورة وجود قاعدة بيانات قوية لتلافي تشوه النتائج وعدم موثوقيتها

المرحلة الثالثة: معايير الأداء والدمج المؤسسي (أولوية بعيدة المدى)

يتطلب تطبيق IPSAS 24 (عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية)، و IPSAS 31 (الأصول غير الملموسة)، و IPSAS 35 (البيانات المالية الموحدة) يتطلب:

- ثقافة إدارية جديدة قائمة على قياس النتائج وليس فقط الالتزام بالميزانيات؛

- وجود منظومات معلوماتية متطورة لدعم إعداد تقارير الأداء المالي؛

- فهم عميق لتعقيدات دمج النتائج المالية للمؤسسات العامة المختلفة.

يعد ضعف التنسيق بين المؤسسات العامة، والافتقار إلى نظام معلومات متكامل في الجزائر، من أهم العوائق أمام تبني هذه المعايير.

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات
لذلك، من الأجدى أن تكون هذه المرحلة جزءا من خطة إصلاح متوسطة إلى طويلة المدى، تتبع المراحل التأسيسية الأولى.

4. تحديات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر وسبل تذليلها

رغم الفرص الكبيرة التي يوفرها تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي قد تعيق تطبيق هذه المعايير بشكل فعال، نحاول في هذا المحور تحليلها واقتراح سبل تذليلها لضمان نجاح تطبيق هذه المعايير.

1.4. تحديات تطبيق معايير IPSAS في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من التحديات الجوهرية في سبيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وهي تحديات تتقاطع بين الجوانب التنظيمية، التقنية، والثقافية، وفيما يلي سيتم التفصيل في ذلك:

1.1.4. التحديات التنظيمية والتشريعية (التحول من الأساس النقدي لأساس الاستحقاق):

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي أحد أكبر التحديات التي قد تواجه الجزائر في تبني معايير IPSAS، رغم الدعوات المتكررة لتحديث منظومة المحاسبة العمومية في الجزائر، لا تزال القوانين المالية والمحاسبية تعتمد بشكل كبير على الأنظمة التقليدية القائمة على الأساس النقدي، دون وجود نصوص واضحة تلزم باعتماد معايير IPSAS أو توطر مراحل الانتقال التدريجي إليها. والجدول الموالي يعطينا نظرة حول أساس إعداد التقارير المالية في بعض الدول من بينها الجزائر (نقدي، جزئي الاستحقاق، أو الاستحقاق الكامل) ومدى استخدام معايير IPSAS (مباشر، معدل، أو كمرجع)، حسب ما تضمنه تقرير معهد المحاسبين الماليين للقطاع العام (CIPFA) والذي يتضمن بيانات من 165 دولة، مع تحديثات دورية حول التقدم في تبني المعايير المالية.

الجدول رقم(03): مدى استخدام معايير IPSAS في بعض الدول المختارة

البلد	أساس إعداد التقارير المالية لعام 2020	إطار إعداد التقارير المالية لعام 2020	الحسابات المنشورة
كندا	الاستحقاق	المعايير الوطنية: معايير أخرى	توجد مستندات مقدمة
ألبانيا	الاستحقاق الجزئي	المعايير الوطنية: معايير أخرى	لا توجد بيانات
فرنسا	الاستحقاق	المعايير الوطنية: معايير أخرى	توجد مستندات مقدمة
ماليزيا	النقدي	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بدون أي تعديلات	توجد مستندات مقدمة
نيجيريا	الاستحقاق	تم تعديل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتناسب مع السياق المحلي	لا توجد بيانات

باكستان	النقدي	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بدون أي تعديلات	لا توجد بيانات
السعودية	النقدي	المعايير الوطنية: أخرى	لا توجد بيانات
إسبانيا	الاستحقاق	المعايير الوطنية مع الإشارة إلى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	توجد مستندات مقدمة
تركيا	الاستحقاق	تم تعديل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتتناسب مع السياق المحلي	توجد مستندات مقدمة

Source: according to: <https://apps.ifac.org/maps/accountability-index?view=widget>

تكشف البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، تفاوتاً واضحاً في مستوى تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، سواء من حيث الإطار المفاهيمي المعتمد أو الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد التقارير المالية. فعلى الرغم من اعتماد عدد من الدول، مثل تركيا ونيجيريا، لمعايير IPSAS بصيغة معدلة تتلاءم مع السياق المحلي وباستخدام أساس الاستحقاق، لا تزال دول أخرى، مثل كندا وفرنسا، متمسكة بمعايير وطنية، رغم استخدامها لنفس الأساس المحاسبي. كما تشير المعطيات إلى لجوء دول كماليزيا وباكستان إلى اعتماد معايير IPSAS بشكل مباشر، غير أنها تكتفي بإعداد التقارير على أساس نقدي، مما يعكس فجوة بين الإطار المرجعي والممارسة العملية. ومن اللافت غياب البيانات بشكل كلي في بعض الدول، من بينها الجزائر، وهو ما قد يدل على ضعف في الشفافية المالية أو تأخر في تطبيق إصلاحات الحوكمة. إن هذا التباين يعكس تبايناً في الإرادة السياسية، والقدرات المؤسسية، ومدى التهيئة الفنية، مما يجعل من تبني IPSAS تحدياً مركباً يتطلب تدخلات متعددة المستويات لدعم مواءمة المعايير المحاسبية مع السياقات الوطنية المختلفة.

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي أحد أكبر التحديات التي قد تواجه الجزائر في تبني معايير IPSAS في الوقت الحالي، حيث لا تتماشى العديد من القوانين المحلية مع المعايير الدولية التي تفرضها معايير IPSAS ما يستوجب العمل وفق إطار قانوني يتضمن الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية الدولية.

2.1.4. التحديات البشرية (الموارد البشرية والمهارات)

لا شك أن نقص الكفاءات المحاسبية المؤهلة في القطاع العام يعتبر من أبرز التحديات التي تعيق تبني معايير IPSAS في الجزائر، حيث يتطلب مستوى عالٍ من المهارات المحاسبية، خاصة في مجالات إعداد التقارير المالية وتحليل البيانات المالية.

3.1.4. التحديات التكنولوجية (البنية التحتية التكنولوجية)

تعتبر البنية التحتية التكنولوجية القديمة والمحدودة في العديد من المؤسسات الحكومية من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تبني معايير IPSAS، حيث يستوجب تطبيق معايير IPSAS أنظمة محاسبية حديثة وبرمجيات متطورة لتمكين إدخال البيانات، معالجة التقارير، وضمان دقة الحسابات.

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

4.1.4. التحديات المالية (التمويل وتخصيص الموارد)

إن تكلفة تطبيق معايير IPSAS قد تكون باهظة، حيث يتطلب هذا التبني استثمار كبير في البنية التحتية التكنولوجية، التدريب، وإعداد التقارير المالية، وهو ما يشكل عبء مالي كبير.

5.1.4. التحديات الثقافية (المقاومة للتغيير)

تعتبر المقاومة الثقافية داخل القطاع العام إحدى التحديات التي قد تواجه الجزائر في تبني معايير IPSAS، فقد تكون هناك مقاومة من بعض الموظفين الحكوميين الذين يفضلون النظام القديم ويخشون من تأثيرات التغيير على وظائفهم أو أساليب عملهم.

2.4. سبل تذليل تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

1.2.4. مراجعة شاملة للإطار القانوني: يتعين على الحكومة الجزائرية البدء في مراجعة الكثير من القوانين بما تتماشى مع معايير IPSAS حيث يجب تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعديلات قانونية لتطبيق المعايير بشكل فعال وإصدار تشريعات خاصة تمكن من تطبيق معايير IPSAS بصورة مرنة، وتضمن التزام الهيئات العامة المختلفة بمعايير الإفصاح المالي.

2.2.4. العمل وفق التكوين والتدريب المستمر: يجب على الحكومة الجزائرية تخصيص موارد كبيرة لتدريب المحاسبين والموظفين الماليين في القطاع العام على معايير IPSAS من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة، أو من خلال إشراك خبراء دوليين.

3.2.4. تحديث الأنظمة المحاسبية: يجب على الجزائر أن تعمل وفق خريطة طريقة محددة زمنيا لتطوير أنظمة محاسبية متقدمة بما يتماشى مع معايير IPSAS ، وتوفير برامج محاسبية تتيح تسجيل وتحليل البيانات المالية الحكومية بشكل فعال.

4.2.4. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات: يجب على الحكومة الجزائرية استثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتوفير أنظمة متكاملة لضمان سهولة تدفق البيانات المالية بين الوحدات الحكومية.

5.2.4. التمويل التدريجي: من الأفضل أن يتم تطبيق المعايير على مراحل، بحيث يخصص جزء من الميزانية العامة في البداية لتحديث الأنظمة المحاسبية وتدريب الموظفين، ويمكن الاستعانة بدعم مالي دولي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التي تدعم جهود تبني معايير IPSAS.

6.2.4. التوعية والتثقيف: يجب على الحكومة الجزائرية تنظيم حملات توعية على مستوى جميع الوحدات الحكومية لشرح فوائد تطبيق معايير IPSAS ويجب أن تركز هذه الحملات على كيفية تحسين الشفافية والمساءلة وتقليل الفساد.

7.2.4. إشراك الموظفين في عملية التغيير: من خلال إشراك الموظفين في عملية التغيير وإعطائهم الفرصة

للمشاركة في تدريبهم وتطويرهم المهني، يمكن تقليل المقاومة وضمان نجاح الانتقال إلى معايير IPSAS

8.2.4. الاستفادة من الخبرات الدولية: يمكن أن تستفيد الجزائر من تجارب الدول الأخرى التي قامت بتطبيق IPSAS بنجاح، مثل جنوب أفريقيا.

5. الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تشخيص الفرص الممكنة لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر على ضوء التوجه نحو الإصلاح المحاسبي الذي شرعت فيه الجزائر في السنوات الأخيرة، وقد توصلنا الى أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر يستوجب التدرج والمرحلية بالنظر لخصوصية النظام المحاسبي الجزائري من جهة، ولما يتطلبه من استثمارات كبيرة في التدريب، التكنولوجية، وتحديث التشريعات من جهة ثانية؛

- إن دراسة الإطار المفاهيمي لمعايير IPSAS، بينت أن هذه المعايير تمثل خطوة هامة نحو تحسين نظام المحاسبة والإفصاح المالي في القطاع العام، مما يسهم في تعزيز الشفافية والحوكمة المالية في الهيئات الحكومية، رغم التحديات التي قد تواجه تطبيقه؛

- معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لا تقتصر على مجرد قواعد محاسبية، بل تتضمن إطار شامل يعزز ممارسات إعداد التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق، ما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على معلومات موثوقة، ويمكن البرلمان وهيئات الرقابة والمواطنين من محاسبة الحكومة على أدائها المالي بطريقة أكثر فعالية؛

- رغم التحديات التي قد تواجهها الجزائر في تبني هذه المعايير، فإن الفرص التي ستتاح لتحسين الشفافية والمساءلة المالية كبيرة جدا، من خلال الإصلاحات التشريعية، تحديث البنية التكنولوجية، وتعزيز القدرات البشرية، والتي يمكن من خلالها الجزائر أن تحقق قفزة هائلة نحو إدارة أفضل للموارد المالية العامة وتعزيز الثقة في القطاع العام؛

- إن تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) تشكل خطوة هامة لتحسين أداء الهيئات العمومية وفق نهج الكفاءة والفعالية، وتسريع إصلاح المالية العمومية بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الحديثة؛

- إن إصدار القانون 15-18 (2018) والأمر 23-07 (2023)، يعتبر خطوة هامة في مسار التحول نحو نظام محاسبي أقرب إلى المعايير الدولية، خصوصا مع اعتماد أساس الاستحقاق، وتهيئة الأرضية القانونية والتنظيمية لإعداد بيانات مالية شاملة؛

كما تبين لنا أن التحول نحو IPSAS لا يخلو من صعوبات موضوعية وهيكلية، أبرزها ضعف جاهزية الأنظمة المعلوماتية، نقص الكفاءات البشرية المتخصصة، ضعف التنسيق بين الإدارات، وضعف ثقافة الأداء في الإدارة العمومية. فنجاح هذا التحول يتطلب تبني إصلاح مؤسسي متكامل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام البيروقراطي الجزائري، ويضع خارطة طريق واضحة تشمل التكوين، التدريب، التدرج، وتكامل المكونات التكنولوجية والتنظيمية.

بناء على النتائج المتوصل إليها نطرح التوصيات التالية:

- ضرورة إعداد خطة استراتيجية وطنية لتبني IPSAS، تركز على مراحل تدريجية تبدأ بالتجريب في بعض القطاعات الوزارية، وكذا تأهيل المورد البشري عبر التكوين المستمر، ورقمنة المنظومة المالية وتعزيز التكامل بين أنظمة المحاسبة والميزانية والمراقبة.

نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر: الفرص والتحديات

- نجاح الجزائر في تبني معايير IPSAS لا يقتصر على تطبيق تقني لقواعد محاسبية دولية، بل يرمز إلى تحول ثقافي ومؤسساتي عميق في فلسفة إدارة المال العام، وهو أحد مفاتيح الانتقال نحو نموذج اقتصادي مستدام.

6. المراجع:

1.6. باللغة العربية:

1.1.6. الكتب:

- قندوز، م (2019)، مبادئ المحاسبة العمومية وتطبيقاتها في النظام المالي الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- بوزيان بوزيد، (2021) الحوكمة والإصلاحات المالية في القطاع العام، دار الكتاب الجامعي، الجزائر.

2.1.6. المقالات:

- رزيق، س. (2022). إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. مجلة العلوم المالية والمصرفية، جامعة الجزائر 3، العدد 14.

- بن عاشور، ن. (2021). إمكانية الانتقال إلى نظام محاسبة مبني على الاستحقاق في الجزائر. مجلة المحاسبة والمالية، جامعة باتنة، العدد 10.

- السعيد/ أ، (2021) واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام Ipsas ، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 12 العدد 1.

- خبيطي، خ (2022)، أفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية العمومية في الجزائر، محلة إضافات اقتصادية، المجلد 6 العدد 1.

- بن يدير فا ، شلغام ه، (2024) أهمية عصنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (ipsas) في ظل الإصلاح المحاسبي للقطاع العام في الجزائر، مجلد اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8 العدد 1.

3.1.6. الرسائل والأطروحات:

عبود ميلود (2018/2019)، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر.

4.1.6. القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1995). الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمحاسبة العمليات المالية للدولة. العدد 43.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2018) القانون رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية. العدد 53.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2023) الأمر رقم 07-23 المؤرخ في 20 أغسطس 2023، المتضمن النظام المحاسبي للدولة. العدد 53.

5.1.6. التقارير :

- البنك الدولي (2022) تقرير عن تنفيذ الإصلاحات المالية في الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (2023) التحولات الاقتصادية في الجزائر: أفق الإصلاحات المالية.
- وزارة المالية الجزائرية (2021) مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر.
- مؤسسة IFAC (2020) دليل تنفيذ معايير IPSAS في القطاع العام.

6.1.6. مواقع الأنترنت:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومعهد المحاسبين الماليين للقطاع العام (CIPFA)
<https://www.ifac.org/what-we-do/global-impact-map/public-sector-financial-accountability-index>
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). لمحة عن حالة التبني العالمي للمعايير الدولية لعام 2024
<https://www.ifac.org/knowledge-gateway/internationalstandards/publications/international-standards-2024-global-adoption-snapsho>

2.6. باللغة الأجنبية:

- IPSASB. (2019). The Conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities. International Federation of Accountants (IFAC).
- IFAC. (2013). Public Sector Financial Management Reform: Experience and Lessons. New York: IFAC
- United Nations. (2015). International Standards for Public Sector Accounting: Progress and Challenges. New York: United Nations.
- International Federation of Accountants (IFAC). (2020). IPSAS: The International Public Sector Accounting Standards. Retrieved from <https://www.ifac.org>
- World Bank. (2019). Public Financial Management and Governance in Developing Countries. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
- Ministry of Finance, Algeria. (2021). Public Financial Management Reform Strategy. Retrieved from <https://www.mf.gov.dz>
- Republic of Algeria. (2022). Financial Reforms and Public Accounting. Ministry of Finance.